مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)

المجلد (5) العدد (15) اذار 2013م – جمادى الاول 1434هـ

العلاقات السورية – المصرية 1961–1967
(دراسة تاريخية)

د.فهد عباس سليمان السبعاوي
مدرس
كلية التربية / قسم التاريخ
جامعة كركوك

د.يوسف محمد عيدان الجبوري
مدرس
كلية التربية / قسم التاريخ
جامعة كركوك

ملخص البحث

أن المتتبع لتاريخ العلاقات السورية – المصرية يجد أنها كانت ودّية ومتميزة، منذ بدء معركة الاستقلال التي خاضتها سوريا ضد الانتداب الفرنسي واستمرت بنفس الوتيرة خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، وتوجت بإعلان الوحدة بين البلدين في شباط عام 1958، التي استمرت زهاء ثلاث سنوات، إلا أن تلك العلاقات دخلت منعطفاً خطيراً بعد الانفصال الذي وقع بين دمشق والقاهرة في 28 أيلول عام 1961، وغلب على تلك العلاقات طابع التناحر والقطيعة من جهة، ومحاولات توحيد البلدين وإرجاع الأمور الى ما قبل الانفصال من جهة أخرى. ومن هنا جاء البحث ليسلط الضوء على تداعيات الحركة الانفصالية على الوضع الداخلي في سوريا، الذي شهد انقلابات وانقلابات مضادة وما تركته من آثار سلبية على تطور العلاقات مع مصر.

تم اختيار عام 1961 بداية لموضوع البحث، وهو العام الذي شهد وقوع الانفصال والذي قضى على الوحدة السياسية بين دمشق والقاهرة. وينتهي بقيام حرب حزيران عام 1967 التي شنتها (إسرائيل) على الجبهات المصرية والسورية والأردنية.

عرض تاريخي حول تطور العلاقات السورية – المصرية 1945–1961 :

اتسمت العلاقات السورية – المصرية بالتطور الايجابي منذ الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، إذ وقفت مصر الى جانب سوريا في مطالبها المتعلقة بنيل الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، وأعلنت الحكومة المصرية اعترافها باستقلال سوريا عام 1941[١]، وبعد ذلك اشتركت سوريا مع مصر في المشاورات المتعلقة بإنشاء جامعة الدول العربية خلال المدة الواقعة بين عامي 1943–1945[٢]، ودعمت مصر المطالب السورية بجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها، وشاركت الحكومة المصرية في احتفالات السوريين بجلاء الفرنسيين عن الأراضي السورية في 17 نيسان عام 1946. وفي المقابل وقفت سوريا الى جانب مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا المتعلقة بجلاء القوات البريطانية عن مصر، والتي جرت بين عامي 1946–1948[٣].

وخلال فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا في عام 1949، شهد العام المذكور قيام أول انقلاب عسكري في سوريا بقيادة حسني الزعيم الذي أطاح بدوره بنظام الرئيس السوري شكري القوتلي[٤].

قوبل الانقلاب بتأييد وترحاب كبيرين في مصر، وكان حسني الزعيم قد زار القاهرة واجتمع مع الملك فاروق وحصل على اعتراف مصر بحكومة الانقلاب [٥]، وكانت مصر تأمل من تقاربها مع النظام السوري الجديد على أمل إبعاد سوريا عن المحور الهاشمي (العراق والأردن)، الذي كان يسعى الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى[٦].

وبعد الإطاحة بنظام حسني الزعيم في 14 آب 1949 عن طريق العقيد سامي الحناوي [٧]، فوجئت مصر بالانقلاب الجديد وأعربت عن أسفها الشديد لما حدث في سوريا، وعندما تبين أن دعاة الانقلاب الجديد كانوا ينادون بضرورة الاتحاد مع العراق [٨]، فقد أثار ذلك قلق القاهرة، إذ أكدت الحكومة المصرية أن وزارة تضم هاشم الاتاسي وفيضي الاتاسي وأعضاء من حزبي الشعب والبعث لابد وان تتجه في سياستها العربية اتجاهاً يتفق وخطة الهاشميين في الاتحاد مع سوريا [٩]، وعلى الرغم من أن انقلاب الحناوي كان يمثل ضربة قوية نحو المحور السوري– المصري– السعودي إلاّ أن مصر أسرعت نحو توثيق العلاقات مع النظام السوري الجديد والاعتراف به في 19 أيلول 1949[١٠].

لم يدم حكم الحناوي طويلا فقد أطيح به بانقلاب عسكري ثالث عن طريق العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول 1949[١١]، والذي قضى بدوره على أحلام الهاشميين بالاتحاد مع سوريا والذي يمكن اعتباره سبباً مباشراً لقيام ذلك الانقلاب[١٢].

عزّز الانقلاب الجديد علاقاته مع مصر والسعودية وجعل توجه السياسة الخارجية السورية على أتم انسجام مع الجامعة العربية، كما يمكن اعتبار أن اتفاق نظامي الحكم في القاهرة ودمشق على إقامة وفاق واسع بينهما بخصوص السياسة المستقبلية في المنطقة بمثابة الباعث الرئيسي على الحذر من الدول الغربية، ولاسيما بريطانيا، التي كانت تدعم المخططات الهاشمية في المنطقة[١٣].

تعززت العلاقات السورية – المصرية كثيراً خلال تلك المدة، ففي 8 كانون الثاني 1950 توجه وفد عسكري سوري برئاسة رئيس أركان الجيش أديب الشيشكلي الى القاهرة وكان الشيشكلي يأمل في إقامة تحالف عسكري مع مصر [١٤]، وفي المقابل عبرت الحكومة المصرية عن ارتياحها بتوجهات السياسة الخارجية السورية الجديدة لاسيما فيما يتعلق بعدم الرغبة السورية بالاتحاد مع العراق[١٥].

وبعد قيام ثورة 23 تموز 1952 في مصر التي أطاحت بنظام الملك فاروق بقيت العلاقات السورية – المصرية تسير بشكل جيد [١٦]، وكان الشيشكلي قد بعث برسالة الى اللواء محمد نجيب أعلن فيها عن اغتباطه الكبير بما حدث في مصر [١٧]. وفي 11 كانون الأول 1952 قام الشيشكلي بزيارة رسمية الى القاهرة تعبيراً عن تطور العلاقات السورية – المصرية ورغبة السوريين في استمرار الدعم المصري لسوريا في مواجهة المخططات العراقية لإقامة اتحاد مع سوريا[١٨].

لم يستمر حكم الشيشكلي طويلاً ففي 25 شباط 1954 أضطر للمغادرة وترك السلطة بعد التمرد الذي قامت به بعض الحاميات العسكرية في حلب وحمص بقيادة النقيب مصطفى حمدون [١٩]، وقد أثار انهيار نظام الشيشكلي قلق الحكومة

المصرية، وشنت الصحف والإذاعات المصرية حملة شعواء ضد الأوضاع الجديدة في سوريا متهمة النظام الجديد بالعمالة لتحقيق المشاريع البريطانية في المنطقة، كما كانت تدعم عودة شكري القوتلي الى سوريا بعد تغيير الأوضاع فيها[٢٠].

على الرغم من حالة التوتر التي سادت العلاقات بين مصر وسوريا بعد انهيار حكم الشيشكلي، إلا أنها سرعان ما عادت مرة أخرى، ففي 19 أيلول 1954 قام رئيس الحكومة السورية سعيد الغزي بزيارة رسمية الى القاهرة واجتمع مع جمال عبدالناصر، وتم خلال الزيارة بحث سبل تطوير العلاقات السورية – المصرية والوقوف سوية بوجه التحديات الخارجية التي واجهت البلدين خلال تلك المدة[٢١].

وبعد أن تجلى في الأفق قيام ميثاق دفاعي بين تركيا والعراق في نهاية عام 1954 كانت الحكومة السورية برئاسة فارس الخوري تدعم جهود العراق بإقامة ميثاق دفاعي مع تركيا وهذا ما سبّب توتراً واضحاً في العلاقات بين مصر وسوريا[٢٢]، لكن ذلك التوتر لم يدم طويلاً فبعد استقالة حكومة فارس الخوري تولى صبري العسلي رئاسة الحكومة الجديدة في 12 شباط 1955 الذي أكد أن سياسة حكومته تسير وفق توصيات مؤتمر القاهرة المعقود في كانون الأول 1954 بعدم الانضمام الى الأحلاف الغربية[٢٣].

وبعد توقيع الميثاق العراقي – التركي في 24 شباط 1955،الذي عُرف بحلف بغداد فيما بعد، أكدت مصر حرصها على دعم سوريا في مواجهة الضغوط العراقية والتركية والأمريكية بالانضمام الى حلف بغداد، وقام صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري، بزيارة الى دمشق في 26 شباط 1955 تتعلق بذات

الموضوع لتنسيق المواقف المشتركة بين مصر وسوريا [٢٤]، واتفقت السياستان السورية والمصرية على الوقوف بوجه مخططات دول حلف بغداد فوقّع الطرفان في 2 اذار 1955 اتفاقاً ثنائياً دفاعياً [٢٥]، وأسفرت الجهود المصرية والسورية المشتركة عن انضمام المملكة العربية السعودية الى الميثاق السوري – المصري في 5 اذار 1955 الذي أصبح يعرف بالميثاق الثلاثي، وهذا الميثاق كان موجهاً بالأساس ضد حلف بغداد[٢٦].

تطورت العلاقات السورية – المصرية تطوراً كبيراً خلال تلك الفترة من خلال كثرة الزيارات الدبلوماسية بين البلدين ثم توقيع الطرفين اتفاقاً دفاعياً مشتركاً في 20 تشرين الأول 1955 نص على إقامة قيادة عسكرية مشتركة بين البلدين[٢٧].

وفي نهاية تشرين الأول 1956 تعرضت مصر لعدوان ثلاثي بريطاني – فرنسي – (إسرائيلي) مشترك [٢٨]، وأعلنت سوريا وقوفها الى جانب مصر وخرجت المظاهرات الشعبية في سوريا تأييداً لمصر [٢٩]، كما بادرت سوريا الى قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا في 2 تشرين الثاني 1956، وقام السوريون بتفجير ونسف أنابيب البترول العراقية المارة بالأراضي السورية دعماً لمصر في تصديها للعدوان الثلاثي[٣٠].

ساهمت الأحداث المذكورة في توحيد السياستين السورية والمصرية، وفي عام 1957 وبعد إعلان الإدارة الأمريكية مبدأ أيزنهاور، الخاص بملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذين البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط، رفضت كلاً من مصر وسوريا المشروع المذكور واعتبرتاه بديلاً عن حلف بغداد[٣١].

ونتيجة لموقف سوريا الداعم لمصر فقد ازدادت حملة الضغوط الخارجية على سوريا متمثلة بقيام المؤامرات المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبالتعاون مع العراق علاوة على الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية لقلب نظام الحكم فيها[٣٢].

وفي ظل تلك الأجواء شهدت العلاقات السورية – المصرية تعاوناً وثيقاً، إذ أعرب الرئيس المصري جمال عبدالناصر عن تضامنه مع سوريا ووقوفه الى جانبها في حال تعرضها لهجوم محتمل من دول حلف بغداد [٣٣]، بل تطور الأمر أن أرسلت مصر قوات عسكرية الى مدينة اللاذقية في سوريا في 13 تشرين الاول1957 دليلاً على دعم مصر لسوريا وتعاون البلدين في مواجهة الضغوط الخارجية عليهما[٣٤].

شهدت الشهور الأخيرة من عام 1957 وبداية عام 1958 زيارات دبلوماسية عديدة متبادلة بين مصر وسوريا كانت تستهدف قيام وحدة بين البلدين [٣٥]، ففي 12 كانون الثاني 1958 سافر وفد عسكري سوري برئاسة عفيف البزري رئيس أركان الجيش السوري، الى القاهرة واجتمع مع جمال عبدالناصر، وطالب الوفد السوري الإسراع في قيام وحدة بين سوريا ومصر [٣٦]، بينما طلب جمال عبدالناصر مجيء ممثل عن الحكومة السورية، وبالفعل زار وفد سوري برئاسة صلاح الدين البيطار وزير الخارجية، القاهرة في 16 كانون الثاني 1958[٣٧]، ثم تبعه الرئيس السوري شكري القوتلي في 31 كانون الثاني 1958، واجتمعوا مع جمال عبدالناصر حيث تمت مناقشة الخطوات النهائية لإعلان الوحدة بين سوريا ومصر، وفي 1 شباط

1958 تم الإعلان عن قيام الوحدة السورية – المصرية وانتخاب جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وقوبلت بابتهاج وفرح شديدين في كلا البلدين، واستمرت حتى 28 أيلول عام 1961 عندما وقع الانفصال بين مصر وسوريا كي تبدأ مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين[٣٨].

انفصال الوحدة السورية – المصرية في 28 أيلول 1961 وأثره على العلاقات بين دمشق والقاهرة:

بعد أن استمرت الوحدة السورية – المصرية زهاء ثلاث سنوات ونصف تظافرت عوامل وأسباب عديدة أوصلت تلك الوحدة الى الانهيار والإخفاق. ويمكن اعتبار العامل السياسي من العوامل المهمة التي أدت الى انهيار الوحدة بين سوريا ومصر[٣٩]، والمتمثل في اختلاف وجهات النظر بين حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وجمال عبدالناصر حول السلطة، لاسيما وان الأخير اشترط قبل إعلان الوحدة حل الأحزاب السياسية السورية كما هو موجود في مصر آنذاك [٤٠]، وهنا نظر البعثيون السوريون الى أن جمال عبدالناصر لا يريد مشاركة حزب البعث في السلطة، فضلاً عن تعطيل العديد من الصحف السورية، ومن بينها صحيفة البعث، الناطقة بلسان حزب البعث[٤١].

وفي المقابل فأن البعثيين السوريين كانوا قد شنوا حملة انتقادات واحتجاجات واسعة ضد سياسات جمال عبدالناصر موضحين الأحداث الداخلية التي جرت في دولة الوحدة، مثل تعطيل بعض الصحف وعدم تمويلها من الحكومة فضلاً عن تأثر قطاع التعليم في الإقليم الشمالي من جراء تلك السياسات، لاسيما زيادة الحصص

الدراسية من (28 الى 38) ساعة في الأسبوع من أجل إيفاد العديد من المدرسين المصريين الى سوريا(٤٢).

ويعد العامل العسكري من بين العوامل المهمة التي دفعت الضباط السوريين الى القيام بحركة الانفصال، ففي شهر آب 1959 أجرى جمال عبدالناصر حركة تنقلات واسعة داخل الجيش السوري طالت الضباط البعثيين بوصفها وسيلة لإحلال توازن داخل المؤسسة العسكرية ومضايقة البعثيين (٤٣). فضلاً عن سوء معاملة الضباط السوريين الموجودين في مصر وتسريح أعداد كبيرة منهم وإبعاد قسم آخر منهم الى المناصب المدنية، مما كانت له أثار سلبية في نفوس هؤلاء الضباط الذين كانوا يتحينون الفرصة للانفصال عن مصر(٤٤).

ويمكن اعتبار سوء الأوضاع الاقتصادية في الإقليم الشمالي جراء تطبيق الإجراءات والقوانين الاشتراكية والتي أضرت بالاقتصاد وبالبرجوازية السورية، عاملاً أساسياً في انهيار الوحدة السورية – المصرية (٤٥)، ومن بين تلك الإجراءات إصدار قانون الإصلاح الزراعي، الذي أثر بشكل سلبي على الفلاحين والجانب الزراعي بشكل عام، فضلاً عن تأميم العديد من المصانع السورية واستبدال العملة السورية الفضية بعملة أقل قيمة منها، وإشراف وزارة الاقتصاد المصرية على تصدير البضائع السورية وجعل القسم الآخر منها سوقاً للصناعة المصرية(٤٦).

الأمر الآخر الذي زاد من حنق السوريين على سياسة جمال عبدالناصر هو القرار الذي إتخذه في 22 تشرين الأول 1959 بتعيين المشير عبدالحكيم عامر حاكماً مطلقاً على سوريا مزوداً بصلاحيات رئيس دولة، كما عين رجاله الآخرين في

المراكز الحساسة في سوريا كالأمن والجيش والمخابرات [٤٧]، كانت جميع تلك الإجراءات قد أدخلت سوريا ومصر في أزمة سياسية عرفت باسم أزمة (السراج – عامر) وملخصها أنه جرى تعديل وزاري في آب 1961 أصبح عبدالحميد السراج نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية في مصر، ومعناه تحجيم دور السراج ثم تصفيته الأمر الذي تمخض عنه مغادرته مصرَ الى سوريا ومباشرة عمله الى جانب عبدالحكيم عامر دون علم القيادة السياسية في مصر[٤٨].

أما التوتر الآخر الذي تمثل في العلاقات السورية – المصرية فهو كثرة الاستقالات من جانب بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين السوريين من مناصبهم أمثال صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني ومصطفى حمدون وعبدالحميد السراج[٤٩].

ورداً على تلك الاستقالات هاجم جمال عبدالناصر بعض الأحزاب السياسية، لاسيما حزب البعث السوري، وأبدى انفعاله الشديد لكثرة الاستقالات التي قدمها بعض المسؤولين السوريين وأوضح أن تلك الاستقالات لاتهمه وإنما يكفيه أن الشعب الى جانبه، كما ذكر أن أعضاء من حزب البعث يعملون على أثارة الضباط السوريين ضد سياساته[٥٠]، ويعملون أيضا على تمزيق الوحدة بين سوريا ومصر[٥١].

أشاعت تلك التصريحات جواً من التوتر في العلاقات والعوامل السابقة ساهمت الى حد كبير في قيام حركة الانفصال من قبل مجموعة من الضباط السوريين وعلى رأسهم المقدم عبدالكريم النحلاوي في 28 أيلول 1961[٥٢]، وصدر البلاغ العسكري رقم (1) عن قادة الحركة الانفصالية، شرحوا من خلاله الأسباب

الداعية للانفصال وإلقاء مسؤولية انهيار الوحدة على عاتق جمال عبدالناصر وسياساته تجاه الإقليم الشمالي وسلوك أجهزته الأمنية التعسفية ضد السوريين، وتأثيرات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا [٥٣]. وكانت خطة الانفصال تنحصر في احتلال مقر الإذاعة والتلفزيون ومقر القيادة العامة للجيش ومقر أقامة المشير عبدالحكيم عامر في دمشق [٥٤]، وحينما قابل النحلاوي عبدالحكيم عامر بعد نجاح حركة الانفصال أكد له أن حركته لاتستهدف الإطاحة بالوحدة، وإنما هدفها إجراء بعض الإصلاحات منها ترحيل الضباط المصريين الى القاهرة وإعادة الضباط السوريين الموجودين في مصر الى دمشق وأن تكون قيادة الجيش بيد الضباط السوريين حصراً[٥٥].

وقف بعض السياسيين السوريين أمثال صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني الى جانب حركة الانفصال مرحبين بها وعقدوا اجتماعاً لهم في دمشق في 2 تشرين الأول 1961 ووقعوا بياناً جاء فيه:((إن العمل العسكري الذي انطلق من دمشق كان نتيجة تزايد نقمة الشعب العامة على حكم الطغيان والتسلط الذي ساد القطر العربي السوري بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا...)) [٥٦]. ووجه الموقعون على البيان شكرهم الى الجيش السوري على قيامه بحركة الانفصال بين سوريا ومصر [٥٧].

أما بالنسبة لموقف مصر فقد رفض جمال عبدالناصر الحركة الانفصالية وأمر بتسريح عدد من الضباط السوريين كما أصدر أوامره بإنزال (120) مظلياً على أمل إخماد تلك الحركة [٥٨]، كما وصف ضباط الجيش الذين قاموا بالحركة

بأنهم:((عدد من الأفراد المخدوعين)) [٥٩]، ثم أذاع بياناً في تشرين الأول 1961 جاء فيه:((أن الذي حدث صباح اليوم لايقبل المساومة ولا يقبل حلاً وسطاً، وهكذا أومن وهكذا أرى ... وأن الوحدة العربية لاتقيمها أنصاف الحلول...)) [٦٠]. وأوضح محمود رياض، الذي كان يشغل منصب مستشار الرئيس المصري أثناء الوحدة، أن الانفصال لم يكن بسبب الصراع بين حزب البعث السوري وجمال عبدالناصر فحسب وإنما بين السوريين أنفسهم لان القوى السياسية غير البعثية كانت ترفض هيمنة البعثيين على الحكم في سوريا وهو ما دعاها الى العمل من أجل إجهاض الوحدة للتخلص من سيطرة البعثيين، حسب قوله[٦١].

ووجهت إذاعة صوت العرب من القاهرة والصحف المصرية انتقادات لاذعة الى قادة الانفصال واتهمتهم بالرجعية والعمالة [٦٢]، ونقلت تلك الصحف خطاب جمال عبدالناصر في تشرين الأول 1961 الذي تضمن تورط عدد من الشخصيات السورية مثل مأمون الكزبري ومعروف الدواليبي وصبري العسلي بالمؤامرة الأمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا في آب عام 1957[٦٣].

جاءت تلك المواقف والتصريحات من جانب مصر ضمن إطار الحرب الإعلامية الموجهة الى النظام الجديد في سوريا وذلك لإحداث نوع من البلبلة والفوضى داخل سوريا والتمهيد لأي حركة داخلية تستهدف قادة الانفصال.

رفض معروف الدواليبي خطاب عبدالناصر الأخير واتهمه بأنه لا يريد الوحدة ونفى علاقته بالمؤامرة الأمريكية عام 1957 مؤكداً أن عبدالناصر وأجهزة الإعلام المصرية يسعون الى زعزعة استقرار سوريا بعد نجاح الحركة الانفصالية[٦٤].

وعندما لم يجد جمال عبدالناصر وسيلة لإرجاع سوريا الى ما قبل الانفصال، أعترف أخيراً بانفصال سوريا عن مصر في 5 تشرين الأول 1961 وخطب قائلاً:((أنه ليس من المحتم أن تبقى سوريا جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة ولكن من المحتم أن تبقى سوريا))[٦٥].

وبعد ذلك تم الاعتراف بسوريا دولةً مستقلة من قبل الدول العربية والأجنبية، وعادت سوريا الى هيئة الأمم المتحدة في 13 تشرين الأول 1961 ثم الى الجامعة العربية في 28 تشرين الثاني 1961[٦٦]. لتنتهي بعد ذلك حقبة الوحدة بين سوريا ومصر التي دامت ثلاث سنوات ونصف.

وبعد الانفصال عن مصر عاشت سوريا حالة من التأزم السياسي، حيث دارت في حلقة من الانقلاب والانقلاب المضاد لاسيما انقلاب 28 آذار 1962 بقيادة قائد الجيش السوري عبدالكريم زهرالدين وتم خلالها إزاحة قائد الحركة الانفصالية عبدالكريم النحلاوي كما القي القبض على الحكومة التي كان يترأسها مأمون الكزبري الذي أودعه السجن، مع رئيس الجمهورية ناظم القدسي[٦٧].

وتلى تلك الحركة الانقلابية حركة أخرى مضادة في 2 نيسان 1962حيث أزاحت القائمين بانقلاب 28 آذار 1962 ثم أعيد ناظم القدسي الى منصبه [٦٨]، وأعلن في بيان مؤرخ في 14 نيسان 1962 أنه سيعمل من أجل إرساء حياة دستورية ديمقراطية والبدء من أجل تحقيق الوحدة العربية لاسيما مع مصر [٦٩]، وفي 16 نيسان 1962 تشكلت حكومة جديدة برئاسة بشير العظمة، أصدرت بياناً حمل نفس مضامين بيان رئيس الجمهورية، وقوبل تشكيلها بارتياح في مصر، غير أن

العلاقات بين سوريا ومصر كانت تشهد فتوراً واضحاً، لاسيما على أثر قرار الحكومة السورية بحل اتحاد نقابات العمال العام المنتخب قبل الانفصال عن مصر لكي تعود حالة التوتر بين القاهرة ودمشق. والذي زاد من تفاقم ذلك التوتر هو قيام الحكومة السورية في 29 تموز 1962 باعتقال (150) شخصاً اتهمتهم لقلب نظام الحكم في سوريا لصالح مصر، فضلاً عن تسريح العديد من الموظفين بسبب ميولهم الوحدوية تجاه مصر [٧٠]. ويشير خالد العظم في مذكراته [٧١]، أن جمال عبدالناصر لم يكن راغباً في الوحدة مع سوريا بدليل أنه لما رأى الأمور بدأت تستقر في سوريا على أثر إعادة الحياة الدستورية النيابية والتأييد الذي حصلت عليه الحكومة التي تشكلت بعد انقلاب 2 نيسان 1962.

استمرت حملات التصعيد بين سوريا ومصر الى الحد الذي حمل رئيس الحكومة السورية بشير العظمة برفع شكوى الى الجامعة العربية في 19 آب 1962 أوضحت فيها أن أجهزة الإعلام والمخابرات المصرية أدت دوراً خطيراً خلال شهري أيار وحزيران عام 1961 لزعزعة الأمن والاستقرار في سوريا، وأكدت أن السفير المصري في لبنان عبدالحميد غالب كان يدير الخطط من بيروت للعمل على إحداث الفوضى والتخريب ووصل الأمر الى حد الشتم والسبّ واختلاق الاضطرابات داخل سوريا[٧٢]، وذكر العظمة أن حكومته أدركت من تصريحات جمال عبدالناصر وقوفه الى جانب الإرهاب والتخريب وهذا ما أثار القلق داخل سوريا[٧٣].

اجتمع مجلس الجامعة العربية في مدينة شتورا بلبنان في 22 آب 1962 حيث تبادل الطرفان السوري والمصري التهم المتبادلة ووصل الأمر بإعلان الوفد

المصري انسحابه من الجلسة، وبعد ذلك أصدر مجلس الجامعة قراراً في 30 آب 1962 أوضح فيه عدم استطاعته النظر في الشكوى السورية بعد انسحاب وفد مصر من الجلسة، وشجب المجلس العبارات النابية التي تبادل بها الطرفان السوري والمصري ودعا الى التضامن العربي[٧٤].

لم تؤد الشكوى السورية الى أي أثر ايجابي وزادت من تأزم العلاقات السورية – المصرية ومن حنق جمال عبدالناصر على الوضع داخل سوريا الذي كان يخشى انعكاساته على نظامه في مصر[٧٥].

وعلى الرغم من حملات التصعيد بين سوريا ومصر أ ن القيادة السورية كانت ترى وجوب التفاهم والحوار مع مصر حول التهدئة فيما يتعلق بالحملات الإعلامية بينهما وكذلك التفاهم حول صيغة للوحدة العربية وكانت ترى أيضاً أن العائق الذي يقف أمام ذلك هو وجود عناصر من المخابرات المصرية تعمل على تخريب العلاقات بين سوريا ومصر، وللتدليل على مدى جدية الحكومة السورية في طلب التهدئة والوحدة والوقوف الى جانب مصر هو عند حدوث ثورة اليمن في أيلول 1962[٧٦]، واستفحال النزاع بين مصر والمملكة العربية السعودية، طالبت الحكومة السورية الملوك والرؤوساء العرب بموقف مسؤول لحل الخلافات العربية، كما وجه الرئيس السوري ناظم القدسي نداءاً الى الدول العربية للعمل على حقن الدماء في اليمن ونزع فتيل الأزمة بين مصر والسعودية حفاظاً على الوحدة العربية[٧٧].

انقلاب 8 آذار 1963 في سوريا ومرحلة المد والجزر في العلاقات السورية – المصرية:

كان للأحداث التي مرت بها سوريا عقب انفصالها عن مصر في أيلول 1961 دافع كبير في أن يتحرك الجيش مرة أخرى، وبدعم من تحالف القوى البعثية والقومية والناصرية، ويقوم بانقلاب في 8 آذار 1963، وكان أبرز قادته العقيد زياد الحريري[٧٨].

وتجدر الإشارة الى أن الانقلاب نفذه الضباط البعثيون من دون أي تنسيق مع القيادة السياسية المدنية لحزب البعث، وهو ما أكده ميشيل عفلق احد أعضاء الحزب بالقول:((إنَّ القسم العسكري في الحزب هو الذي قام بالانقلاب، والقسم المدني شارك بعد الانقلاب في الحكم))[٧٩].

بعد نجاح الانقلاب أنتخب لؤي الاتاسي رئيساً للجمهورية وكّلف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة جديدة في 9 آذار 1963 كان غالبية وزرائها أعضاءً من حزب البعث السوري، فيما تم ترقية العقيد زياد الحريري الى رتبة لواء وعُين رئيساً لقيادة أركان الجيش[٨٠].

جاء في بيان الحكومة الجديدة بأنها ستعمل من اجل إدخال سوريا في وحدة مع مصر واعتبرت أن المسألة الملحة تنحصر في توحيد سوريا ومصر والعراق في دولة واحدة [٨١]، وهو ما أوضحه صلاح الدين البيطار بقوله:((إن هدفهم كان إسقاط الانفصال، وعودة العلاقات الطبيعية الأخوية بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية لإجراء مباحثات ومفاوضات لإقامة وحدة على أسس سليمة ومدروسة))[٨٢].

رحبت مصر بالانقلاب الجديد في سوريا، وبعث الرئيس المصري جمال عبدالناصر برسالة الى مجلس قيادة الثورة السوري، حملها عبدالقادر حاتم وزير الثقافة والإرشاد القومي المصري، في 10 آذار 1963 جاء فيها:((إنَّه لشرف لي، وأنا أقدم التهنئة القلبية الى شعب سورية وجيشها بنجاح الثورة، أن أنقل اعتراف الجمهورية العربية المتحدة، بنظام الحكم الوطني الجديد في سورية... أحمد الله الذي نصر شعب سورية وجيشها على كل باطل وأزاح بهما كل ضلال، وأيّد بهما الحق، ونصر بثورتهما حركة النضال الشامل من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة...)) (٨٣). ويذكر الصحفي المصري محمد حسنين هيكل :((أنه لم يكن لدى جمال عبدالناصر وقت طويل للتفكير في دلالات الأمور وما حدث في دمشق يمثل الى حد كبير انتصاراً لموقفه بعد الانفصال، فها هو نظام الانفصال الذي قام في سورية يوم 28 سبتمبر كان بالفعل مؤامرة...))، ويتابع هيكل بقوله أن جمال عبدالناصر كان قد أبتهج عند تلقيه برقية يوم 8 آذار من مجلس قيادة الثورة السوري جاء فيها:((الرئيس جمال عبدالناصر، لقد ثأرنا من الانفصال وغسلنا عاره...))(٨٤).

وهذا يعني أن ماحدث في سوريا يوم 8 آذار 1963 قد نال إعجاب المصريين، الذين قابلوا ذلك بالرضا وأعلنوا تضامنهم مع سوريا، واعتبر جمال عبدالناصر التحول الذي جرى في سوريا أنما هو من النتائج المباشرة لموقفه الحازم في حرب اليمن ضد السعودية (٨٥).

أتسمت العلاقات السورية – المصرية بالتحسن التدريجي بعد الانقلاب، وباشرت الحكومة السورية بتقديم طلب الى الجامعة العربية يقضي بسحب الشكوى

السورية السابقة المقدمة ضد مصر والمؤرخة في 19 آب 1962[٨٦]، وبدأت رغبة الطرفين في الدخول في وحدة جديدة، وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة ففي 10 آذار 1963 توجه وفد سوري برئاسة رئيس الجمهورية لؤي الاتاسي الى القاهرة وأجتمع مع جمال عبدالناصر وجرى بحث سبل تطوير العلاقات بين سوريا ومصر والعمل على دخول البلدين في محادثات بشأن قيام وحدة جديدة [٨٧]، وفي 14 آذار 1963 سافر وفد سوري آخر برئاسة رئيس الوزراء صلاح الدين البيطار الى القاهرة، وتزامنت الزيارة مع زيارة وفد عراقي برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء، الى القاهرة أيضاً لمقابلة جمال عبدالناصر للغرض ذاته[٨٨].

عقد الوفدان اجتماعاً مع الجانب المصري في قصر القبة في القاهرة، وأفتتح الاجتماع نهاد القاسم نائب رئيس الوزراء السوري، الذي ذكر أن ثورة سوريا في 8 آذار عام 1963 هي ثورة وطنية وحدوية اشتراكية، فيما أبدى صلاح الدين البيطار رئيس الوزراء، أسفه الشديد على توقيعه وثيقة الانفصال عام 1961، وتحدث جمال عبدالناصر معاتباً الوفد السوري بقوله:((لاشك أن هذا اليوم من أعز الأيام إذ نلتقي من أجل الوحدة وخاصة بين مصر والعراق وسوريا...))، ثم أضاف:((هناك مسألة أخرى هي أننا لابد أن نتعامل بشكل واضح هل المطلوب منا الآن أن نقيم وحدة مع حزب البعث أم وحدة مع سوريا ؟ إذا كان حزب البعث هو الذي يحكم سوريا وستكون الوحدة معه فأنا على غير استعداد للبحث على الإطلاق، أما الوحدة مع سوريا كلها فأنا على استعداد للتعامل معها))[٨٩].

يتضح أن الترحيب المصري بالانقلاب وتأييده له كان حذراً للغاية، لأنّه لم يكن لدى القيادة المصرية اقتناع أن ينفرد حزب البعث بالسلطة في سوريا، وإنَّما كان هناك سعي مصري الى مشاركة القوميين الناصريين بفعالية في النظام الجديد في سوريا، وهو الأمر الذي أدى بعد ذلك الى تغيير في العلاقات بين مصر وسوريا، ومن جانب آخر يبدو أن القيادة السورية لم تكن تريد الرد على تصريح عبدالناصر السابق وذلك لأنها أرادت كسب دعم مصر ورضا الجماهير الشعبية السورية المتلهفة لقيام وحدة مع مصر وللحفاظ على الوضع داخل سوريا.

بعد عودة الوفود الى بلدانها لتدارس الصيغة المناسبة لقيام الوحدة، اجتمعت القيادة السياسية في دمشق في 23 آذار 1963 لوضع الأسس الخاصة للتنسيق في وضع مشروع لميثاق العمل الوحدوي وقد تشكلت لجنة ترأسها رئيس الوزراء صلاح الدين البيطار وعدد من المسؤولين السوريين وقررت أن يتخذ الاتحاد الثلاثي شكلاً فيدرالياً على أن يتحول في النهائية الى اتحاد عربي شامل[٩٠].

استمرت مباحثات الوحدة الثلاثية خلال نيسان 1963، لكنها كشفت هذه المرة حجم الانقسامات العميقة والشكوك المتبادلة بين كلٍّ من مصر وسوريا على وجه الخصوص، فحزب البعث السوري كان مصمماً على عدم التنازل عن السلطة كما فعل في عام 1958، وجاء في صحيفة البعث السورية مايلي:((أن القيادة الفيدرالية يجب أن تكون جماعية وأن حكم رجل واحد لدولة واحدة (أي جمال عبدالناصر) ينبغي تحاشيه مهما كانت التضحيات لأن ذلك الحكم هو وصفة للفشل)) [٩١]. وفي

المقابل كان جمال عبدالناصر يطالب بوحدة أكثر حصراً للسلطات تخضع لنظام رئاسي[٩٢].

وهذا يعني أن خلفيات ذلك الخلاف تعود الى أسباب فشل تجربة الوحدة المصرية– السورية، وهو ما أوضحه عبدالناصر بقوله:((ماحدث لنا في سوريا عام 1961، استطاعت الرجعية أن تؤثر في عدد كبير من الطبقة المتوسطة، وعدد كبير من الفئات التي كان يجب أن تكون ضمن الشعب، لأنه ماكان فيه التنظيم الشعبي الذي يتحمل مسؤولية الدعوة، أو التنظيم السليم الذي يُفهمُ هذا الشعبَ العامل أن هذه الثورة الاشتراكية هي من أجله))[٩٣].

ولتبديد مخاوف عبدالناصر، أوضح عضو الوفد السوري، وهو عبدالكريم زهور وزير الاقتصاد السوري:((إنَّ ماجرى عام 1958 يختلف كليا عمَّا يجري اليوم في عام 1963)). نافياً علاقة حزب البعث بجريمة الانفصال وقال:((لست أدافع عن البعث ولكنَّها الحقيقة أن البعثيين بعد الانفصال كانوا هم أشد الفئات تحمسا للوحدة))[٩٤].

ومن هنا يمكن القول أنه لم تكن هناك رغبة حقيقية واضحة في قيام وحدة بين سوريا ومصر وذلك لاختلاف وجهات النظر حول مفهوم السلطة، وأن اندفاع القيادة السورية نحو الوحدة مع مصر لم يكن لولا ضغط الرأي العام السوري، ولهذا يشير أحد الباحثين أن الغرض الأساسي كان لحزب البعث السوري في تحقيق الوحدة مع مصر والعراق ليس لأنه مطلب شعبي فقط وإنما لإزالة شبح اللاشرعية المخيم على

النظام السوري منذ الانفصال عن مصر ولكسب الوقت وتعزيز مواقعه داخل سوريا بشكل أكثر [٩٥].

وعلى كل نجح الوفد السوري في مهمته، وتمخضت مباحثاته مع الرئيس جمال عبد الناصر عن إصدار بيان ختامي، أكد حتمية التقاء جميع القوى الثورية الوحدوية في مصر وسورية والعراق، وتحملها جميعا كامل مسؤولياتها في قيادة دولة الوحدة وبنائها [٩٦]. وهو ما كان يدعو إليه عبدالناصر خلال الاجتماعات مع الجانب السوري.

وأخيراً وبعد انتهاء المباحثات بين مصر وسوريا والعراق، والتي استمرت بين 14 آذار حتى 17 نيسان 1963 عقدت الدول الثلاثة اجتماعاً في قصر القبة في القاهرة تمخض عنه صدور بيان عُرف باسم(ميثاق 17 نيسان) أو ما يعرف بـ (ميثاق الوحدة الاتحادية) والذي التزمت فيه كلٌّ من مصر وسوريا والعراق على العمل به في بناء دولة موحدة جديدة أسمها الجمهورية العربية المتحدة [٩٧].

تأزم العلاقات السورية – المصرية بعد ميثاق 17 نيسان 1963:

منذ مطلع شهر نيسان 1963 وخلال مباحثات الوحدة الثلاثية، لم تشهد العلاقات السورية – المصرية تحسناً ملحوظاً وإنما اتسمت بالتشنج والشكوك المتبادلة، لاسيما من خلال ما رأيناه من الانقسام الواضح أثناء مباحثات الوحدة، فضلاً عن كثرة الاتهامات المتبادلة التي استمرت بين دمشق والقاهرة [٩٨]، كما أصبح الصراع بين البعثيين من جهة والناصريين والوحدويين من جهة أخرى في

سوريا مكشوفاً وأكثر علانية من ذي قبل، وبوصفها وسيلة للضغط على حزب البعث، استمرت المظاهرات الشعبية التي كانت بدعم من الناصريين والوحدويين بمناسبة إعلان ميثاق الوحدة الثلاثية، واستمر أيضاً ترديد الشعارات المناهضة للبعثيين، إلاّ أن الحكومة السورية أدركت الموقف الخطير فأصدرت قراراً بتعيين أمين الحافظ وزيراً للداخلية الذي أصدر بدوره قانون الطوارىء، وشرعت الحكومة أيضاً بقمع المظاهرات المذكورة في نهاية شهر نيسان 1963[٩٩]، كما أصدرت الحكومة السورية قراراً آخر يقضي بتسريح (47) ضابطاً من الناصريين والوحدويين من الجيش السوري بتهمة التحضير لانقلاب ضد الحكومة، علاوة على ذلك بدأت الحكومة بحملة ملاحقات للعناصر الموالية لمصر داخل سوريا وتقييد تحركاتها[١٠٠].

قوبلت تلك الإجراءات برفض وامتعاض شديدين من مصر، إذ أكدت الحكومة المصرية :((أن جميع الإجراءات التي اتبعها حزب البعث في سوريا من الانفراد بالحكم وتسريح الضباط ومصادرة الصحف... وأن سياسة التمويه والخداع هي سياسة مرفوضة رفضاً قاطعاً))[١٠١].

إن الإجراءات السورية السابقة والموقف المصري المعارض لها يمكن اعتباره إيذاناً ببدء انهيار ميثاق 17 نيسان 1963، وبدأ الهجوم الإعلامي الذي استمر طوال شهر أيار 1963 بلهجة حادة بين مصر وسوريا، ففي 17 أيار 1963 جاء في افتتاحية صحيفة (الأهرام) المصرية بأن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وحزب البعث السوري قد وصلت الى حالة من التأزم حتى أصبح من الصعب التفكير بأي نوع من التعاون وحتى التعايش السلمي بين سوريا ومصر، بينما

وصفت صحيفة (البعث) السورية المقالة المذكورة بأنها :((خرق فاضح لبيان القاهرة التاريخي)) [١٠٢]. والذي عمل على تأزم العلاقات السورية – المصرية خلال تلك المدة كان هدف المحاولة الانقلابية التي قام بها العقيد جاسم علوان [١٠٣] في 18 تموز 1963 لقلب نظام الحكم في سوريا [١٠٤]، واشترك فيها عدد من الضباط الموالين لمصر، إلاّ أن الحكومة السورية كانت يقظة ونجحت في إفشال مخطط المحاولة الانقلابية ثم بادرت بإلقاء القبض على القائمين بها، وصرح العقيد محمد النبهان، وهو احد القائمين بالمحاولة الانقلابية، بعد إلقاء القبض عليه:((أن هدف المحاولة هو قلب نظام الحكم في سوريا وعزل العراق عنها ثم العمل على عقد وحدة فورية مع مصر)). وكان هذا دافعاً لإصدار حكم الإعدام على عدد من القائمين بالمحاولة الانقلابية بضمنهم العقيد جاسم علوان[١٠٥].

أشارت الحكومة السورية بأصابع الاتهام إلى ضلوع الرئيس المصري جمال عبد الناصر في محاولة 18 تموز 1963 الانقلابية لإعادة هيمنته على سوريا، فيما حمّلت القيادة السياسية لحزب البعث السوري مسؤولية تأخير وفشل الأعمال الوحدوية بين مصر وسوريا والعراق على الحكومة المصرية[١٠٦].

وبعد قمع المحاولة الانقلابية أعلن جمال عبدالناصر عن عدم التزامه بميثاق الوحدة الثلاثية الموقع في 17 نيسان 1963 من خلال خطاب له في 23 تموز 1963، بمناسبة العيد الحادي عشر لثورة 23 تموز عام 1952 :((أن الجمهورية العربية المتحدة لاتعتبر نفسها مرتبطة أو ملزمة بأي اتفاق مع الحكومة السورية

الحاضرة وأن لا وحدة مع البعث)). كما وصف النظام السوري بالنظام الفاشي والدموي[١٠٧].

عبر حزب البعث السوري عن رفضه لخطاب عبدالناصر وعبرت جريدة البعث، الناطقة باسمه، عن موقفها من ذلك الخطاب بالقول:((إن انسحاب القاهرة من الوحدة انفصال جديد وأنها لن تلجأ الى أساليب الشتم والتشهير، وستبقى في موقف الترفع الأخلاقي، وأن المؤامرات والاغتيالات والشتائم ليست طريقا للوحدة، هدفنا دوما وحدة شعبية متكافئة، ديمقراطية، بعيدة عن التسلط والطغيان...))[١٠٨].

وبعد القرار المصري عُدّ ميثاق 17 نيسان 1963 لاغياً، وان مفهوم الوحدة العربية قد اصطدم بالواقع السياسي المضطرب الذي كانت تعيشه كلٌ من سوريا ومصر والعراق في ظل غياب الإرادة السياسية والاندفاع الصحيح نحو تحقيق الوحدة المطلوبة.

بعد فشل ميثاق 17 نيسان 1963 سعت القيادة السورية إلى العمل سريعاً من تصحيح الأوضاع، ففي 11 تشرين الثاني 1963 تشكلت حكومة جديدة في سوريا برئاسة أمين الحافظ، وحاولت الحكومة الجديدة أن تبذل قصارى جهدها للتخلص من العزلة السياسية في العالم العربي، لاسيما العلاقات المتوترة بين سوريا ومصر وفشل الميثاق الوحدوي بينهما، وجاءت الفرصة المناسبة بوصفها وسيلة لرأب الصدع الذي أصاب العلاقات العربية – العربية ،عندما قامت (إسرائيل) في نهاية عام 1963 بحملة قوية لتنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الأردن(١٠٩).

وعلى أثر التحركات (الإسرائيلية) الأخيرة، عُقد في بداية كانون الثاني 1964 مؤتمر للرؤوساء العرب في القاهرة لبحث تلك التحركات (الإسرائيلية)، وتم الاتفاق على تكوين قيادة عربية موحدة لوضع مخطط دفاعي وليس هجومي ضد محاولات (إسرائيل) لتحويل مجرى نهر الأردن(١١٠).

أما بالنسبة لدعوة الرئيس السوري أمين الحافظ خلال المؤتمر بخصوص القيام بهجوم عربي مشترك ضد (إسرائيل) بدلاً من وضع مخطط دفاعي ضدها فلم تلق آذانا صاغية، وردّ جمال عبدالناصر على تلك الدعوة بالقول أن الدول العربية لا تستطيع أن تقاتل (إسرائيل) نتيجة لارتباك الأوضاع العربية سياسياً وعسكرياً في إشارة واضحة الى تدهور العلاقات السورية – المصرية(١١١).

وعلى الرغم من أن نتائج المؤتمر المذكور أدت الى تخفيف حالة التوتر بين الدول العربية، إلاّ أن العلاقات السورية – المصرية بقيت في حالة غير مُرضية، وهذا أثّر بطبيعة الحال على تنفيذ مقررات المؤتمر المذكور خاصة فيما يتعلق بقضية تنظيم قيادة عسكرية عربية موحدة لردع (إسرائيل).

وبعد انتهاء المؤتمر تصاعدت حدة الحملات الإعلامية بين دمشق والقاهرة، إذ شن عبدالناصر هجوماً عنيفاً على النظام السوري وموقفه من قضية تحويل مجرى نهر الأردن ووصف الحكومة السورية بأنَّها تعيش أيامها الأخيرة(١١٢).

رفض حزب البعث السوري التصريحات العدائية الموجهة الى سوريا واتهم عبدالناصر بالتفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الوحدة العربية وقضية فلسطين ووقوفه عائقاً أمام التجارب الثورية(١١٣).

ومن هنا يمكن اعتبار القضية الفلسطينية بمثابة عامل أساسي وإضافي في توتر العلاقات السورية – المصرية، فسوريا كانت تؤيد قيام هجوم عربي مشترك ضد (إسرائيل) بينما كانت مصر تخالف ذلك وتدعو الى عدم المواجهة العسكرية مع (إسرائيل)، وهنا كان البعثيون السوريون يرون أن الحرب الإعلامية التي شنها جمال عبدالناصر ضدهم قد قوضت شرعيتهم الداخلية، لذا كانوا يستحدثون قضية الصراع العربي – (الإسرائيلي) لإحراج موقف جمال عبدالناصر ولإثبات توجهاتهم الوحدوية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية(١١٤).

ومن هنا فإن المواقف المتشددة لسوريا تجاه قضية الصراع العربي – (الإسرائيلي) قد أثارت استياء القيادة المصرية حيث ندّد جمال عبدالناصر مرة أخرى بالنهج البعثي المتشدد حيال (إسرائيل) ووصفه بأنه نهج لاعقلاني ومدفوع بدوافع سياسية(١١٥).

وبوصفها وسيلة لتحسين العلاقات السورية – المصرية وإنهاء الخلافات القائمة بينهما أنعقد في مدينة الدار البيضاء المغربية مؤتمراً للقمة العربية في 13 أيلول 1965 وترأس الوفد السوري الرئيس السوري أمين الحافظ الذي دعا الى موقف عربي موحد ضد (إسرائيل) ووقف الحملات الإعلامية القائمة بين الدول العربية لاسيما بين سوريا ومصر (١١٦)، واجتمع أمين الحافظ مع جمال عبدالناصر على إنفراد واتفقا على وقف الحملات الإعلامية بين بلديهما، كما وافق الحافظ على مقررات المؤتمر المذكور الداعية الى ضرورة التضامن العربي وعدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية(١١٧).

أكدت القيادة الحزبية في سوريا بأن القمة المذكورة لم تحقق شيئاً يذكر بسبب التناقضات السياسية والاقتصادية في النظام العربي بل أن عدداً من المسؤولين السوريين وجهوا انتقادات لاذعة للقمة المذكورة لإخفاقها في تحمل مسؤولياتها التاريخي تجاه القضية الفلسطينية ،كما جوبه أمين الحافظ بانتقاد شديد أيضاً نتيجة لموافقته على مقررات القمة العربية دون علم القيادة السياسية لحزب البعث السورية التي أطلقت بدورها على القمة أسم (مسرحية الدار البيضاء)[١١٨].

أما بالنسبة لموقف القيادة المصرية فقد أشادت بنتائج قمة الدار البيضاء واعتبرتها قمة ناجحة بمجرد أنها لم تتحول الى مهزلة أو مسرحية كما أسمتها القيادة السياسية لحزب البعث السورية [١١٩].

تميز المشهد السياسي الداخلي في سوريا خلال تلك المدة بجملة تناقضات ظهرت في محورين سياسيين، كان المحور الأول يمثل القيادة القومية للحزب، ويضم الرئيس السوري أمين الحافظ ومجموعة من السياسيين والعسكريين الذين كانت لهم عدة محاولات لتصحيح مسار العلاقة مع مصر، وضم المحور الثاني أعضاء القيادة القطرية السورية، وأغلبهم من العسكريين الشباب، أعضاء اللجنة العسكرية التي نفذت انقلاب 8 آذار عام 1963، وعلى رأسهم اللواء صلاح جديد [١٢٠]، وكان هذا المحور يرى ضرورة تحسين وتقوية العلاقات السورية – العربية على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية[١٢١].

إن اختلاف وجهات النظر حول القضايا العربية بين سوريا ومصر والخلاف السياسي داخل سوريا بين القيادة الحزبية والحكومة، كان له أثره السلبي على

الأوضاع الداخلية في سوريا، فقد شهدت سوريا حركة انقلابية في 23 شباط 1966 عن طريق مجموعة من الضباط بقيادة الرائد سليم حاطوم الذي تمكن من اعتقال الرئيس السوري أمين الحافظ وأعلن القائمون أنهم قاموا بحركتهم تلك بسبب ماوصفوه استبداد الرئيس السوري الحافظ ومساعيه لتدبير انقلاب عسكري لإقامة حكم فردي في البلاد[١٢٢].

وعلى أثر نجاح الانقلاب تم تنصيب نورالدين الاتاسي رئيساً للجمهورية في حين كُلف يوسف زعين بتشكيل حكومة جديدة [١٢٣]، وأعلن صلاح جديد عضو القيادة القطرية لحزب البعث السوري، أن حزب البعث حريص على التعاون مع الدول العربية التقدمية للوقوف بوجه ماوصفه بالمد الرجعي في الوطن العربي، ويذكر الحوراني في مذكراته أنه لم يكن مستغرباً أن يؤيد جمال عبدالناصر انقلاب 23 شباط 1966، لاسيما أنه كان يرى أن من مصلحة نظامه قيام أنظمة مشابهة في تركيبتها للنظام القائم في مصر[١٢٤].

يبدو أن النظام الجديد في سوريا كان يسعى الى توثيق العلاقات مع مصر خلال تلك الفترة، وهو ما رحبت به الحكومة المصرية، ففي 15 آذار 1966 أعلن رئيس الحكومة السورية يوسف زعين عن رغبة حكومته في تطوير العلاقات مع الدول العربية الثورية، لاسيما مع مصر، وأكد إدانة حكومته للمساعي السعودية الهادفة الى تكوين حلف إسلامي[١٢٥] ووصفه بأنه محاولة جديدة لـ(الامبريالية) من أجل تشكيل أحلاف عدوانية موجهة ضد حركة التحرر الوطني في المشرق العربي[١٢٦].

وبموازاة ذلك كان جمال عبدالناصر قد توصل خلال تلك الفترة الى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة تعمل بشكل وثيق مع أعداء مصر في المنطقة العربية للعمل على قلب نظام حكمه من خلال دعمها لجهود الملك فيصل بن عبدالعزيز (1964–1975) ملك المملكة العربية السعودية، في إقامة الحلف الإسلامي المذكور من أجل عزل مصر عن العالم العربي وتحجيم دورها [١٢٧]، لهذا وجد أنه من الأفضل التقرب الى القوى الثورية العربية كسوريا والعمل على إنهاء الخلافات معها وتنسيق الجهود في إقامة جبهة عربية تقف بوجه التحديات التي كانت تواجه البلدين [١٢٨].

شنّ جمال عبدالناصر هجوماً عنيفاً على الحلف الإسلامي وقارنه بحلف بغداد وقال أن الحلف المذكور، إنما يهدف الى اختراق الساحة العربية من الداخل عن طريق الشعارات الإسلامية ويعمل على إدخال المنطقة الى مجال النفوذ الغربي[١٢٩].

توثقت العلاقات السورية – المصرية بشكل اكبر بعد نجاح الانقلاب، ففي 23 أيار 1966 توجه وفد اقتصادي سوري الى القاهرة برئاسة حيدر غيبة الأمين العام المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، وأَجرى مباحثات رسمية مع المسؤولين المصريين نتج عنها توقيع اتفاقيتين تتعلق بتنظيم وتسهيل التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، وتنظيم المدفوعات بين البلدين [١٣٠]، وفي 10 حزيران 1966 قام وزير الخارجية السوري إبراهيم ماخوس بزيارة رسمية الى القاهرة التقى خلالها جمال عبدالناصر ووزيرَ الخارجيِة المصري محمود رياض، وبحث الجانبان تطور

العلاقات بين البلدين وضرورة العمل معاً من أجل إقامة جبهة عربية موحدة ضد ماوصفوها بالأنظمة الرجعية في المنطقة[١٣١].

وأثناء زيارة وزير الخارجية السوري القاهرة كان وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي موجوداً فيها أيضاً، وعُقد اجتماع ثلاثي مصري– سوري– عراقي وقدّم وزير الخارجية السوري إبراهيم ماخوس خلال الاجتماع مشروعاً مؤلفاً من ثلاث نقاط[١٣٢] وهي:

١- وجوب التعاون والتقارب بين الدول العربية الثورية.
٢- عقد مؤتمر رباعي يضم الدول الثورية (سوريا – مصر – العراق – الجزائر).
٣- إنشاء قيادة عربية موحدة تنحصر مهمتها حول مستقبل فلسطين وتطهير المنطقة العربية من الاستعمار والرجعية[١٣٣].

وفي المقابل سافر وفد مصري برئاسة وزير الخارجية محمود رياض الى دمشق في 10 تموز 1966 وكانت أول زيارة لوزير خارجية مصري يصل الى دمشق منذ الانفصال عام 1961، وأكد الوفد المصري خلال اجتماعه مع الرئيس السوري نورالدين الاتاسي حرص مصر على تطوير العلاقات مع سوريا وإنهاء الخلافات بين البلدين، وضرورة العمل وفق بنود المشروع الذي طرحه وزير الخارجية السوري في حزيران 1966[١٣٤].

وعندما كانت سوريا تتعرض لضغوط وتهديدات (إسرائيلية) متكررة لاسيما اندلاع الاشتباكات الحدودية بين سوريا وإسرائيل خلال شهر تموز 1966، توجه

وفد سوري برئاسة رئيس الحكومة يوسف زعين ووزير خارجيته إبراهيم ماخوس الى القاهرة في 3 تشرين الثاني 1966، وفي 14 تشرين الثاني وقّع الجانبان اتفاقية دفاع مشترك استهدفت توثيق التعاون العسكري بين سوريا ومصر، وتشكيل مجلس دفاع وقيادة عليا مشتركة بين الجانبين، واتفق الطرفان على تحديد مدة الاتفاقية لخمس سنوات قابلة للتجديد[١٣٥]. وتعهد جمال عبدالناصر بالوقوف الى جانب سوريا إذا تعرضت لهجوم (إسرائيلي) شامل [١٣٦]. وهذا بطبيعة الحال أحيا الآمال بإزالة الخلافات التي كانت قائمة بين سوريا ومصر وأعادت تشكيل الجبهة المصرية – السورية من جديد.

وتجدر الإشارة الى أن الاتحاد السوفيتي أدّى دوراً مهماً في إقناع مصر وسوريا في عقد ذلك الاتفاق، بحكم علاقاته المتميزة بكل من دمشق والقاهرة خلال تلك المدة [١٣٧].

سوريا ومصر والمسيرة نحو حرب حزيران 1967:

في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية غارقة في الخلافات فيما بينها وانقسامها الى معسكرين الأول ثوري يضم (سوريا ومصر والعراق والجزائر) والثاني معتدل أو محافظ يضم (السعودية والأردن)، كانت إسرائيل تعد العدة للعمل على إيقاع اكبر الخسائر بالدو ل العربية التي تساند الفدائيين الفلسطينيين لاسيما مصر وسوريا.

وكانت سوريا قد تعرضت الى اعتداءات (إسرائيلية) متكررة منذ شهري أيار وتموز عام 1966 مروراً بالاعتداء الذي حصل في 7 نيسان 1967 [١٣٨]، مع

التأكيدات (الإسرائيلية) بنية القيام بهجوم عسكري شامل على سوريا وتلقينها درساً عقابياً ثم قلب نظام الحكم فيها(١٣٩).

شعر السوريون بالقلق الشديد جراء التهديدا ت والاعتداءات (الإسرائيلية) المتكررة وأخبروا الحكومة المصرية أن (إسرائيل) قد حشدت وحدات عسكرية على الحدود مع سوريا ودعوها الى تنفيذ وعودها بنجدتهم، وهذا ما أكدته المخابرات السوفيتية لدمشق والقاهرة على حد سواء(١٤٠).

أتاح الوضع القلق والخطير في سوريا فرصاً سياسية لمصر وألقى عليها تبعات،فالغارات (الإسرائيلية) على سوريا قد كشفت عن تفوق إسرائيل العسكري، لهذا فأن جمال عبدالناصر وجد من الضروري أن لايعمل العرب على استفزاز (إسرائيل) كما أنه نصح وزير الخارجية السوري إبراهيم ماخوس أن تكون سوريا حذرة ونبهه الى ضرورة عدم إعطاء (إسرائيل) ذريعة لمهاجمة سوريا(١٤١).

في مطلع أيار 1967 زار وفد عسكري مصري برئاسة الفريق محمود صدقي قائد سلاح الطيران الى دمشق بناءاً على طلب الحكومة السورية وذلك لبحث موضوع تنسيق الدفاع الجوي بين سوريا ومصر،وتعرض جمال عبدالناصر بعد انتهاء مباحثات الوفد المصري في دمشق في خطاب له قائلاً:((أنه قد جرت تساؤلات كثيرة عن عدم تنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك والسبب أن الطائرات المقاتلة المصرية مداها محدود وإذا انطلقت من مصر فإنها لاتصل الى الحدود السورية ...))(١٤٢). وكإجراء احترازي أصدر جمال عبدالناصر في 13 أيار 1967 قراراً بحشد قوات مصرية في سيناء تأهباً واستعداداً وصل تعدادها الى ما يقارب

(85000) ألف جندي، كما طلب في 16 أيار 1967 من الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت (Uthant) سحب قوات الطوارئ الدولية [١٤٣](1956–1967) من سيناء، وأتخذ خطوة أخرى تقضي بإغلاق خليج العقبة بوجه الملاحة (الإسرائيلية)، علاوة على ذلك وقع الأردن معاهدة دفاعية مع مصر في 30 أيار 1967 أسفرت عن دخول الأردن الى التحالف السوري – المصري[١٤٤].

رأت (إسرائيل) أن الإجراءات المصرية تلك أنما هو إعلاناً للحرب ففي 5 حزيران 1967 شنت (إسرائيل) هجوماً واسعاً تمكنت من توجيه ضربات قوية للقوة الجوية المصرية [١٤٥]، واحتلت (إسرائيل) سيناء المصرية والضفة الغربية وقطاع غزة وفي 9 حزيران احتلت منطقة الجولان السورية [١٤٦].

وأثناء اشتداد المعارك على الجبهتين المصرية والسورية تلقى الرئيس السوري نورالدين الاتاسي رسالة من نظيره المصري جاء فيها:((إن جيشي يتراجع وأنا على قناعة أن (إسرائيل) بصدد تركيز كل قواتها ضد سوريا لإنهاء الجيش السوري، وأرجوك أن تصدقني ونقبل بوقف إطلاق النار الذي يتم التفاوض حوله الآن تحت إشراف الأمم المتحدة وإعلام الأمين العام بأقصى سرعة ممكنة، هذه هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الجيش السوري الباسل، لقد خسرنا المعركة وسيكون الله في عوننا مستقبلاً))[١٤٧].

ومن هنا ألحقت (إسرائيل) هزيمة بالجيوش المصرية والسورية والأردنية وسميت تلك الحرب بحرب الأيام الستة، ويمكن القول أن الهدف الأساسي للهجوم (الإسرائيلي) المباغت والشامل كان لاختبار مدى فعالية الاتفاقية العسكرية الثنائية

بين سوريا ومصر والعمل على تحطيم القوات السورية والمصرية التي أثبتت عدم استعدادها لخوض الحرب مع (إسرائيل).

كان من نتائج حرب حزيران 1967 أن أعلن جمال عبدالناصر في 9 حزيران تنحيته عن رئاسة الجمهورية وتكليف زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية أن يتولى رئاسة الجمهورية بدلاً عنه، إلاّ أن خروج المظاهرات الشعبية في مصر المطالبة ببقاء عبدالناصر في الحكم أجبرته في العدول عن قراره[١٤٨]، وعاد ليمارس صلاحياته رئيساً لجمهورية مصر ثم عمل على إعادة تنظيم القوات المسلحة المصرية، كما شهدت تلك الفترة صراعاً سياسياً محموماً بين عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر وصل الأمر في النهائية أن تم الإعلان عن كشف مؤامرة في 27 آب 1967 لقلب نظام الحكم وضع على أثرها عبدالحكيم عامر ومدير المخابرات صلاح نصر تحت الإقامة الجبرية[١٤٩].

أما بالنسبة لسوريا فقد تجلى الصراع السياسي على السلطة فيها بعد هزيمة حزيران 1967 بين وزير الدفاع السوري حافظ الأسد وبين قيادة حزب البعث ممثلة بصلاح جديد وتحميل كل واحد منهما مسؤولية فشل القوات السورية في التصدي للهجوم (الإسرائيلي) [١٥٠].

لتنتهي تلك الفترة بتصاعد الخلافات السياسية الداخلية في الدول العربية ثم تصاعد الخلافات العربية – العربية وتصلب المواقف السياسية لبعض الدول العربية تجاه قضية العدوان (الإسرائيلي) في حزيران 1967.

الخاتمة

تشير المعلومات الواردة في البحث الى أن العلاقات بين سوريا ومصر كانت قد دخلت في تنافس وتوتر شديدين بعد الانفصال الذي وقع في 28 أيلول عام 1961، ويمكن القول أن الأحداث السياسية التي شهدتها سوريا من انقلابات وانقلابات مضادة كان يعود بالدرجة الأساس الى هشاشة الوضع السياسي المرتبك داخل سوريا وهذا ما ترك أثراً سلبياً على العلاقات مع مصر بدليل كثرة الاتهامات والشكوك المتبادلة بين البلدين وإلقاء كل منهما تبعات فشل الوحدة بين البلدين وتوتر العلاقات بينهما نتيجة ذلك.

يمكن القول أنه لم تكن هناك رغبة حقيقية واضحة في قيام وحدة بين سوريا ومصر وذلك لاختلاف وجهات النظر حول مفهوم السلطة، وأن اندفاع القيادة السورية نحو الوحدة مع مصر لم يكن لولا ضغط الرأي العام السوري، ولهذا فأن الغرض الأساسي كان لحزب البعث السوري في تحقيق الوحدة مع مصر والعراق ليس لأنه مطلب شعبي فقط وإنما لإزالة شبح اللاشرعية المخيم على النظام السوري منذ الانفصال عن مصر ولكسب الوقت وتعزيز مواقعه داخل سوريا بشكل أكثر.

تشكلت في الفترة التي أعقبت الانفصال ثلاثة تيارات في سوريا، الأول كان يريد الحفاظ على الوضع الذي خلفه الانفصال عن مصر والثاني ناصري الهوى ينادي بالعودة الى أيام الوحدة والثالث تيار حزب البعث المدعوم من الجيش والأوساط العمالية والفلاحية وهذا ما مكنه من القيام بانقلاب 8 آذار عام 1963، لكن تبين أن الذي قاموا بالانقلاب المذكور لم يكونوا متفقين على الأهداف وطبيعة النظام

المطلوب فتجزأت السلطة وتعددت مراكز القرار وهذا أدى بطبيعة الحال الى إخفاقات داخلية وتوتر في العلاقات مع مصر قابلها سعي مصري الى احتواء الأحداث السياسية التي شهدتها سوريا أملاً في استعادة الدور المصري لزعامة العالم العربي لينتهي المطاف بتوجيه (إسرائيل) ضربة قوية للجيوش المصرية والسورية والأردنية في 5 حزيران عام 1967 ويضيف مزيداً من التبعات السلبية على المنطقة منها عودة التوتر والتناحر بين الدول العربية لاسيما بين سوريا ومصر.

الهوامش

(١) دار الكتب والوثائق في بغداد (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، 311/744، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية، المرقم: 198/11/6، في 6 تشرين الأول 1941، و 38، ص88.

(٢) جريدة الأهرام (المصرية)، ع(21157)، 18 تشرين الأول 1943.

(٣) جميل صبر المرسومي، العلاقات السياسية السورية – المصرية 1946–1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998، ص ص77–86.

(٤) بيير بوداغوفا ،الصراع على سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945–1966، ترجمة: ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق،1987) ص43.

(٥) عمار ظاهر مصلح الشمري، سياسة مصر تجاه العراق وبلاد الشام 1952–1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005، ص ص 36–40 ؛ جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، مراجعة:جعفر خصباك، مؤسسة فرانكلين للطباعة (بغداد، د.ت)، ج2، ص 78.

(٦) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني ،ج2، www.akramhurani.com

(٧) نذير فنصة، أيام حسني الزعيم، 137 يوماً هزت سوريا، ط 2 (بيروت، ، 1982)، ص ص119–120.

(٨) ناجي عبدالنبي بزي، سوريا صراع الاستقطاب، دراسة وتحليل لإحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية 1917–1973، ط1 (دمشق ،1996)، ص246.

(٩) الحوراني، المصدر السابق،ج2، www.akramhurani.com

(١٠) الشمري، المصدر السابق،42.

---

(11) باتريك سيل، الصراع على سورية 1945–1958، دراسة للسياسة العربية، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار الكلمة، (بيروت،1980)، ص112.

(12) وليد المعلم، سوريا 1918–1958، التحدي والمواجهة (دمشق،1985)، ص161.

(13) فهد عباس سليمان السبعاوي، العلاقات السورية – السعودية 1946–1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011، ص ص 84–86.

(14) الشمري، المصدر السابق،ص45.

(15) الحوراني، المصدر السابق،ج2، www.akramhurani.com

(16) الدار العربية للوثائق، ملف العلم العربي ،مصر – سياسة، العلاقات المصرية – السورية من الحرب العالمية الثانية الى سنة 1952، م–1302/1.

(17) المرسومي، المصدر السابق، ص200.

(18) سيل ، المصدر السابق، ص171 ؛ الجعفري ، المصدر السابق،ص111.

(19) احمد حسين العلي ،اكرم الحوراني ودوره في السياسة السورية 1946–1961، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،1996،ص149.

(20) الحوراني، المصدر السابق،ج3، www.akramhurani.com

(21) إبراهيم سعيد البيضاني، التطورات السياسية في سوريا 1954–1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1988، ص171.

(22) المرسومي، المصدر السابق، ص211.

(23) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج2، ص ص93–94 ؛ فكرت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953–1958، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1981)، ص 346 ؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص90.

(24)خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ط 2 (بيروت ، 1973)، ج 2، ص387؛ الشمري ،المصدر السابق، ص116.

---

(٢٥)جوردون هـ.توري، السياسة السورية والعسكريون 1945–1958، ترجمة:محمود فلاحة، دار الجماهير،ط2 (بيروت، ، 1962)، ص295 ؛ عبدالمنعم المشاط ،" ثلاثون عاماً على الوحدة المصرية – السورية، إعادة اختبار لمقدماتها"، مجلة المستقبل العربي، ع(96)، بيروت، 1987، ص22؛ صحيفة (القبس) السورية، ع(4982)، 8 آذار 1955.

(٢٦) محمد سعد ابوعامود، "العلاقات المصرية –السورية"، مجلة المستقبل العربي، ع(154)، بيروت ،1991، ص85 ؛ المعلم ، المصدر السابق، ص ص184–185.

(٢٧) د.ع.و ، مصر – سياسة ، العلاقات المصرية– السورية من عام 1952– 1955،م–1302/2.

(٢٨) فواز جرجس ،النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 (بيروت ،1997) ص ص 88–89 ؛ أناتولي أجاريشيف ،التآمر ضد العرب ،ترجمة: فهد كم نقش، دار التقدم (موسكو ،1988)، ص30.

(٢٩) بشار الجعفري ،السياسة الخارجية السورية 1946–1982، دار طلاس (دمشق ، 1987)، ص ص121–122.

(٣٠) المرسومي، المصدر السابق، ص250 ؛ المشاط ، المصدر السابق، ص23.

(٣١) سيل، المصدر السابق، ص283 ؛ المرسومي ،المصدر السابق، ص ص267–268.

(٣٢) فهد عباس سليمان السبعاوي، العلاقات السورية – الأمريكية 1949–1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل،2004، ص ص168–173.

(٣٣) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر 23يوليو 1952– 1958 (القاهرة ، د.ت) القسم الأول، ص ص720–722.

(٣٤) صلاح نصر، عبدالناصر وتجربة الوحدة (القاهرة، 1976)، ص 93؛ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط (الإسكندرية، 1995)، ص237.

---

(٣٥) د.ع.و ، مصر، العلاقات المصرية – السورية نحو الوحدة 1955–1958 ، م–1302/3.

(٣٦) المرسومي ، المصدر السابق، ص ص270–271.

(٣٧) الشمري ، المصدر السابق، ص194.

(٣٨) احمد حمروش، قصة ثورة يوليو (عبدالناصر والعرب)، 5ج، ط1 (بيروت ،1976)، ج3، ص55 ؛ أنتوني نانتج، العرب منذ العصر الجاهلي حتى عصر جمال عبدالناصر، ترجمة: حلمي سلامة، مكتبة مدبولي ،ط 1 (القاهرة ،2004)، ص502 ؛ السبعاوي ، المصدر السابق، ص ص191–192.

(٣٩) مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 (بيروت ، ،1998)، ص ص46–50.

(٤٠) يوسف محمد عيدان الجبوري ،التطورات السياسية في مصر 1970–1981، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004،ص13 ؛ ابوعامود ،المصدر السابق، ص84.

(٤١) أسعد الكوراني ، ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت،رياض الريس للكتب والنشر، ط1 (بيروت ،2000)، ص320 ؛ صحيفة (النداء) بغداد،ع(138) ،26 تموز1959.

(٤٢) بزي ، المصدر السابق،ص310.

(٤٣) نصر ، المصدر السابق،ص187.

(٤٤)عبدالكريم زهرالدين ، مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية مابين 28 أيلول 1961 و8 آذار 1963 (بيروت ،1968) ص 16.

(٤٥) أندرو راثميل ،الحرب الخفية في الشرق الأوسط ،الصراع السري على سورية 1949–1961، ترجمة: عبدالكريم محفوظ، دار سلمية للنشر (دمشق ،1997) ص208.

---

(٤٦) سليمان عبدالنبي، السياسة السورية – العربية من عام 1958–1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2006، ص77.

(٤٧) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967–1970، دار الوحدة للطباعة والنشر (بيروت ،1983) ج1،ص ص19–20 ؛ الجبوري ،المصدر السابق ،ص13 ؛ راثميل ، المصدر السابق، ص208.

(٤٨) جريدة (النداء) بغداد، 23 أيلول 1961.

(٤٩) الجعفري ،المصدر السابق،ص ص129–130.

(٥٠) احمد عبدالكريم ، أضواء على تجربة الوحدة، دار أطلس للنشر (د.م، 1962)، ص ص164–165.

(٥١) الجعفري ،المصدر السابق،ص 133 ؛ الحوراني ،المصدر السابق،ج 5 ، www.akramhurani.com

(٥٢) سمير عبدة ، حدث ذات مرة في سورية، دراسة للسياسة السورية – العربية في عهدي الوحدة والانفصال 1958–1961 (دمشق،1998) ص99.

(٥٣) حمدان حمدان، أكرم الحوراني، رجل للتاريخ، ط 1(بيروت، 1996)، ص 366؛ بزي، المصدر السابق، ص319.

(٥٤) زهرالدين ،المصدر السابق، ص ص27–29.

(٥٥) نصر ،المصدر السابق،ص259.

(٥٦) عبدالنبي، المصدر السابق، ص77.

(٥٧) خالد محمد حسين ،سورية المعاصرة 1963–1993، دار كنعان للدراسات والنشر، (دمشق،1996)، ص41 ؛ العلي، المصدر السابق، ص 223 ؛ سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية 1918–1970، دار الأنوار، ط3، (دمشق ،1998)، ص ص134–135.

---

(٥٨) بيير بوداغوفا، المصدر السابق،ص166 ؛ محمد ابوعزة، الانقلابات العسكرية في سورية في عقود السبات وعدم الإبصار ، المنارة للطباعة والنشر،ط1، (دمشق،1998)، ص344.

(٥٩) جرجس، المصدر السابق،ص191.

(٦٠) الشمري، المصدر السابق،248.

(٦١) عبدالنبي، المصدر السابق،ص79.

(٦٢) زهر الدين، المصدر السابق، ص113.

(٦٣) الحوراني، المصدر السابق،ج5، www.akramhurani.com

(٦٤) العظم، المصدر السابق، ج3، ص256.

(٦٥) مجموعة خطب جمال عبدالناصر... 1960– 1962، ج 3، ص 868؛ بزي، المصدر السابق، ص322 ؛ راثميل ، المصدر السابق، ص209.

(٦٦) بزي ،المصدر السابق،ص322.

(٦٧) عماد نداف، قضايا الأحزاب والقوى السياسية في سورية 1970– 2000،ط1 (دمشق ،2001)، ص137؛ الحوراني ،المصدر السابق،ج5، www.akramhurani.com

(٦٨) حسين ،المصدر السابق،ص ص42–43.

(٦٩) زهر الدين، المصدر السابق، ص192.

(٧٠) د.ع.و ، مصر– علاقات خارجية ، فسخ الوحدة وذيوله 1961– 1963 ،م– 1302/4.

(٧١) مذكرات خالد العظم، ج3، ص282.

(٧٢) المصدر نفسه، ج3، ص311.

(٧٣) الحوراني ،المصدر السابق،ج5، www.akramhurani.com

(٧٤) زهر الدين، المصدر السابق، ص316.

(٧٥) حمروش ،المصدر السابق،ج3 ، ص108.

---

(٧٦) في 26 أيلول 1962 قامت ثورة اليمن ضد حكم الإمام البدر وعملت على تغيير نظام الحكم الى نظام جمهوري وهذا ما أثار قلق السعودية التي وقفت موقفاً معارضاً من قيام النظام الجمهوري الجديد وعملت على مساندة حكم الإمام البدر ودعمه بينما وقفت مصر الى جانب النظام الجمهوري الجديد بل وصل الأمر أن أرسلت مصر قوات عسكرية الى اليمن للعمل على مواجهة حجم الدعم والتدخل السعودي لإجهاض الحكم الجديد واستمر ذلك النزاع مدة (8) سنوات .لمزيد من التفاصيل أنظر: احمد يوسف احمد ،" السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية 1962–1967"، مجلة المستقبل العربي ،ع(40) ، بيروت،1982، ص ص69–79.

(٧٧) الحوراني ،المصدر السابق،ج5، www.akramhurani.com

(٧٨) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ط 7 (بيروت، 1999)، ص ص 129–132 ؛ زهرالدين، المصدر السابق، ص416.

(٧٩) Malcolm Ker, The Arab cold war ,Gamal Abd-Al Nasser and his rivals 1958-1970, (London ,Oxford University press, 1971), P.60.

(٨٠) بيير بوداغوفا ، المصدر السابق، ص201.

(٨١) هنري لورانس ،اللعبة الكبرى،المشرق العربي والإطماع الدولية ،ترجمة: عبدالحكي م الاربد، مراجعة: رجب بودبوس (د.م ،2004) ص154.

(٨٢) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، 411/51، تقرير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، المرقم: 1360، في 13 آذار 1963، و1، ص ص1–2.

(٨٣) جريدة الوحدة (السورية)، ع(6)، 10 آذار 1963.

(٨٤) محمد حسنين هيكل ،سنوات الغليان، مركز الأهرام للنشر (القاهرة ، 1988)،ج1 ،ص ص684–685.

(٨٥) جرجس، المصدر السابق،ص221.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ص221–222.

---

(٨٧) بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص204.

(٨٨) جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مطبعة بيت الحكمة، (بغداد، 2005)، ج6، ص97؛ قيس فاضل محمد النعيمي ،العلاقات العراقية – السورية 1958 – 1968، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006،ص ص117–118.

(٨٩) محاضر جلسات مباحثات الوحدة الثلاثية، الدار القومية للطباعة والنشر (القاهرة، 1963) ص ص7–9.

(٩٠) النعيمي، المصدر السابق،ص ص120–121.

(٩١) نقلاً عن : جرجس ،المصدر السابق،ص222.

(٩٢) د.ع.و ، مصر – علاقات خارجية، العلاقات المصرية– السورية ، م–1302/6.

(٩٣) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ص 13.

(٩٤) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، 411/214، تقرير السفارة العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية، في 31 آذار 1963، و11، ص25.

(٩٥) Kerr , op., cit.,, PP.73-75;

(٩٦) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ص ص18–23.

(٩٧) I bid , pp.74-75;

لتفاصيل أكثر حول مراحل تلك المباحثات ينظر: يوسف خوري ،المشاريع العربية الوحدوية 1913–1989، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1990)، ص ص 405–417؛ أمين هويدي، 50 عاماً من العواصف، ما رأيته قلته، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 2(القاهرة ،2004)، ص ص108–120.

(٩٨) ابوعزة، المصدر السابق، ص455.

(٩٩) الحوراني، المصدر السابق،ج6 ، www.akramhurani.com;

قناة الجزيرة الفضائية، برنامج (شاهد على العصر)، مقابلة مع أمين الحافظ الرئيس السوري الأسبق، مقدم الحلقة: احمد منصور، تاريخ الحلقة 27 آذار 2003، www.aljazeera.net

(١٠٠) د.ع.و ، مصر– علاقات خارجية، العلاقات المصرية– السورية، الخلاف مع البعث 1963–1966، م–1302/6 ؛ بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص208.

(١٠١) بزي ،المصدر السابق،ص 333؛ مجلة (الأسبوع العربي) بيروت، ع(215) ، 22 تموز 1963؛ الحوراني،المصدر السابق، ج6، www.akramhurani.com

(١٠٢) نقلاً عن: بيير بوداغوفا ،المصدر السابق،ص209.

(١٠٣) سياسي وعسكري سوري، ولد في محافظة دير الزور عام 1926، كان من المعارضين لانفصال الوحدة السورية – المصرية عام 1961، قاد محاولة انقلابية فاشلة في 18 تموز 1963 ضد الحكومة السورية، وتم إلقاء القبض عليه مباشرة وحكم بالإعدام. ينظر: أمل ميخائيل بشور، دراسة في تاريخ سورية المعاصر، الحياة السياسية والتطورات الدستورية والتبدلات الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2002، ص513.

(١٠٤) ابوعزة، المصدر السابق، ص389.

(١٠٥) حسين، المصدر السابق، ص57 ؛ النعيمي، المصدر السابق،ص127.

(١٠٦) حسين، المصدر السابق، ص57.

(١٠٧) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، 411/251، تقرير السفارة العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية، المرقم: 1397، في 27 تشرين الاول 1963، و 2، ص 7 ؛ مجموعة خطب جمال عبدالناصر... 1962–1964 ،ج4 ،ص ص362–365 ؛ جريدة (البعث) السورية ،ع(125)، 23 تموز 1963.

(١٠٨) جريدة (البعث) السورية ،ع(125)، 23 تموز 1963.

---

(١٠٩) بيير بوداغوفا ،المصدر السابق، ص 221. ولتفاصيل أكثر عن مشكلة تحويل مجرى نهر الأردن ينظر: منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1996)، ص ص 165–167.

(١١٠) جرجس ،المصدر السابق،227.

(١١١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948– 1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (القاهرة،1985)، ج1، ص ص283–284.

(١١٢) الحوراني ،المصدر السابق، ج6 www.akramhurani.com

(١١٣) الجامعة الأمريكية في بيروت، الوثائق العربية لعام 1963، ص24.

(١١٤) جرجس ،المصدر السابق، ص ص256–257.

(١١٥) مجموعة خطب جمال عبدالناصر ... 1964– 1966،ج5، ص ص338–340.

(١١٦) بيير بوداغوفا، المصدر السابق،ص238.

(١١٧) بزي، المصدر السابق،ص339.

(١١٨) جرجس، المصدر السابق، ص263 ؛ بزي، المصدر السابق، ص ص339–340.

(١١٩) مجموعة خطب جمال عبدالناصر ... 1964– 1966،ج5 ،ص415.

(١٢٠) سياسي وعسكري سوري، ولد في مدينة جبلة الساحلية عام 1926، انضم الى حزب البعث السوري وكان من بين المعارضين لقرار حل الأحزاب السياسية السورية خلال الوحدة مع مصر عام 1958، شارك في انقلاب 8 آذار 1963 ورُقي الى رتبة لواء في الجيش السوري. ينظر: عبدالوهاب الكيالي وكامل الزهيري ،الموسوعة السياسية، ط1 (بيروت،1974)، ص639.

(١٢١) عبدالنبي، المصدر السابق، ص 194.

(١٢٢) جريدة البعث (السورية)، ع (2116)، 24 شباط 1966؛ سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص170؛ حسين، المصدر السابق، ص64 .

(١٢٣) الجعفري ،المصدر السابق، ص143.

---

(١٢٤) نقلاً عن: احمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو ،(خريف عبدالناصر)، مكتبة مدبولي، (القاهرة،1984) ج5، ص90 ؛ الجعفري ،المصدر السابق، ص ص143–144.

(١٢٥) الحلف الإسلامي: وهو مشروع نادى به الملك فيصل وشاه إيران محمد رضا بهلوي(1941–1979) منذ عام 1965 يهدف الى إقامة اتحاد وثيق بين الدول الإسلامية وقد عقدت مؤتمرات عديدة لتحقيق ذلك الغرض وأنشأت أمانة عامة إسلامية مركزها مكة المكرمة انتخب تانكو عبدالرحمن رئيساً لها، إلاّ أن عدداً من الدول العربية والإسلامية رفضت ذلك المشروع باعتبار أنه يهدف الى تحجيم واحتواء الحركة القومية العربية ومحاربة الدول العربية والإسلامية التي لها علاقات جيدة مع المعسكر الاشتراكي ومن هنا أن الرابط الوحيد بين الدول الداعية الى المشروع المذكور هو موالاتها للمعسكر الغربي. ينظر: الكيالي والزهيري ،المصدر السابق، ص248.

(١٢٦) بيير بوداغوفا ،المصدر السابق، ص245.

(١٢٧) حمروش، المصدر السابق،ج5، ص ص82–83.

(١٢٨) جرجس، المصدر السابق، ص273.

(١٢٩) مجموعة خطب جمال عبدالناصر... 1964– 1966 ،ج5 ،ص ص504–506.

(١٣٠) رياض، المصدر السابق، ج1، ص118.

(١٣١) جريدة البعث (السورية)، ع(2401)، 9 حزيران 1966؛ د.ع.و ، مصر– علاقات خارجية، العلاقات المصرية– السورية، م–1302/7.

(١٣٢)الحوراني، المصدر السابق، ج6 ، www.akramhurani.com

(١٣٣) جريدة العرب (بغداد)، ع(599)، 14 حزيران 1966.

(١٣٤) د.ع.و، مصر– علاقات خارجية، العلاقات المصرية– السورية 1967–1970 ، م–1302/7.

---

(١٣٥) جريدة البعث (السورية)، ع(2421)، 29 تشرين الأول 1966؛ الجعفري، المصدر السابق، ص147.

(١٣٦) مجموعة خطب جمال عبدالناصر... 1964–1966،ج5 ،ص ص597–598.

(١٣٧) يشير أحد المصادر الى أن الصلات السوفيتية كانت مع سوريا أكثر بالمقارنة مع مصر، وأن تلك الصلات أخذت بعد شهر شباط 1966 أشكالاً مختلفة، جعلت سوريا موضع اهتمام سوفيتي أكثر من أي بلد عربي آخر، فقد نشأ احتكاك ثقافي لم يكن له نظير في مصر، كما اختار السوفيت سوريا مركزاً لتعليم الرعايا الروس اللغة العربية، وأن ذلك الاهتمام السوفيتي المتزايد بسوريا هو الذي دفع الحكومة السوفيتية الى عرض وساطتها لعقد ميثاق دفاع مشترك بين سوريا ومصر. لتفاصيل أكثر عن تطور العلاقات السوفيتية مع مصر وسوريا خلال تلك المدة ينظر: يوسف محمد عيدان الجبوري، العلاقات المصرية – السوفيتية 1967–1973، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011، ص23 ومابعدها.

(١٣٨) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم ، ترجمة: مروان خير (بيروت ،1970)، ص319.

(١٣٩) محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية – العربية (دمشق، د.ت)، ص ص44–45.

(١٤٠) Milhemet S. Hayamim ,Israel's Six –Day War , www.israelmessiah.com .

(١٤١) حمروش، المصدر السابق،ج5 ،ص115 ؛ جرجس ،المصدر السابق،ص281.

(١٤٢) الحوراني، المصدر السابق،ج6 ، www.akramhurani.com

(١٤٣) قوات الطوارئ الدولية (1956–1967) :استحدثت تلك القوات بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بموجب قرار مجلس الأمن الصادر في 4 تشرين الثاني 1956 وكانت مهمتها في البدء الأشراف على وقف الأعمال العسكرية وفيما بعد تطهير قناة السويس من الألغام، تكونت تلك القوات من 6000 آلاف جندي جرى اختيارهم من عشرة دول غير أعضاء في مجلس

الأمن الدولي، وفي 18 أيار 1967 طالبت مصر بانسحاب تلك القوات ووافق الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت على الطلب المصري . لتفاصيل أكثر ينظر: د.ع.و ، مصر – سياسة ، قوات الأمم المتحدة، م–1111/1.

(١٤٤) هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية– الإسرائيلية 1948– 1988 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991)، ص229 ؛ لورانس، المصدر السابق، ص163.

(١٤٥) Hayamim , op.,cit., www.israelmessiah.com

(١٤٦) لورانس، المصدر السابق، ص 165 ؛ نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً (عمان، 1985)، ص693.

(١٤٧) بيير رازوك، حرب الأيام الستة، مقالة متاحة على الموقع:www.voltairnet.org/artical

(١٤٨) فوزي، المصدر السابق، ج1 ، ص ص163–164.

(١٤٩) الجبوري ،التطورات السياسية في مصر...، ص16.

(١٥٠) الحوراني ،المصدر السابق، ج6 ، www.akramhurani.com